المخطط الإقليمي...واقع جديد بأيدٍ فلسطـــينية

قراءة نقدية في المخطط الإقليمي لقطـــاع غزة

د.م. فريد صبح الدّيق
دكتوراة في التخطيط العمراني، جامعة نوتنجهام، بريطـــانيا
مدير مركز عمارة التراث

إن المخطط الإقليمي الجديد (2005–2015) يثير في النفس العديد من الانطباعات الإيجابية فهي أحد المرات القلائل التي يسبق فيها التخطيط المحلي في أحد مستوياته المتغيرات السياسية، حيث تم إعداد المخطط قبل الانسحاب من غزة، مع العلم بأن المخطط قد وضع تصورات عن طبيعة الاستخدامات لأراضي المستوطنات قبل أن يتم إخلاؤها وبالتالي كان المخطط مستعداً لهذا الواقع الجديد بفترة كافية.

إنه لمن دواعي السرور أيضاً أن يتم إنجاز هذا العمل بأيدي فلسطينية خالصة وبتعاون أكبر بين الجهات الفلسطينية المعنية. هذا المخطط يأتي في ظل واقع جديد يكون فيه القطـــاع بكل مقدراته في أيدي فلسطينية، إن هذا وبلا شك يلقي بمسئوليات ضخمة على المخطط الفلسطيني ليثبت بأنه على قدر المسئولية وبأنه لا يوجد ما يعيقه الآن من الاستفادة من هذا الواقع وتجييره لصالح المجتمع الفلسطيني خصوصاً بعد أن ترسخت الخبرات الوطنية والتخطيطية منها على وجه التحديد في السنوات العشر الماضية منذ زمن التخطيط الأول والذي كان يتم فيه الاستعانة بشكل كبير بالخبراء والجهات الفنية الأجنبية. ومع أن المقال لا يتسع لبحث المخطط الجديد من جميع جوانبه فلقد ارتأيت تسليط الأضواء على محطـــات هامة تتعلق بهذا العمل.

غزة و العمران الغير مستدام

لقد لفت انتباهي وأنا أناقش مجموعة من طـــالبات القسم في مشروع تخرج خاص بتخطيط منطـــقة التجارة الحرة في قطـــاع غزة بأنهم يعرضون علي مخططـــاً لجزء ضئيل مما كان مقترحاً في المخطط الإقليمي السابق (1998–2015) وهي المنطقة الخلفية (الشرقية) للمنطـــقة التي تم اقتراحها سابقاً بحيث أصبحت معزولة عن الشارع الإقليمي (شارع المطـــار). لقد كان ذلك بعد وصولي من بريطـــانيا حيث قضيت هناك ثلاث سنوات لدراسة الدكتوراه في التخطيط العمراني المستدام و كان مفهوم الاستدامة في التخطيط العمراني الفلسطيني يشكل هاجساً أساسياً بالنسبة لي ولم أكن خلال تلك الفترة على اطـــلاع على هذه المتغيرات بعد. في البداية ظننت بان هناك خطـــأ ما في تحديد الطـــالبات لقطـــعة الأرض ولكن بعد أن استعرضنا المخطط الإقليمي الجديد (2005–2015) تفاجأت بأن المخطط الجديد قد قام بتقليص المنطـــقة المقترحة سابقاً و كذلك الحال بالنسبة للمنطـــقة الصناعية.

وتبادر إلى ذهني هل يتم ذلك الأمر بهذه السهولة، لقد علقت الكثير من الآمال بهذه المناطق التي كان من المفترض أن تكون مناطق خدمات إقليمية على مستوى قطـــاع غزة تحل جزءً كبيراً من مشاكله المستعصية و تكون مرفأً للعديد من الصناعات والخدمات التي تستوعب آلاف العمال المعطلين عن العمل في القطـــاع. إذاً كيف يمكن للتخطيط العمراني في قطـــاع غزة أن يكون مستداماً إذا ما كانت الأمور تتغير بهذه السرعة؟

أين تبخرت منطقة التجارة الحرة ومنطقة الشوكة الصناعية؟

إن تقلص منطقة الشوكة المنطـــقة الصناعية ومنطقة التجارة الحرة والواقعة بالقرب من المطـــار وخلال ما يقل عن عشر سنوات إلى أقل من نصف المساحة المقترحة سابقاً، يطرح تساؤلات جدية عن مدى مصداقية المخططـــات الإقليمية التي نقوم بإعدادها ومدى مقدرتنا على الالتزام بما نعده الآن في المستقبل القريب وليس البعيد، مع أن المخطط الإقليمي يعد لفترات طويلة من الزمن (عشرين سنة أو أكثر). إن التجاوزات التي حصلت في الفترة السابقة ولم يكن بإمكان الجهات التخطيطية إيقافها نتيجة لضعف أداء هذه الأجهزة وضعف سلطـــة القانون بشكل عام، إلى جانب عدم اتضاح أدواته و مسئولياته في كثير من الأحيان، قد أدى إلى فرض أمراً واقعاً يصعب التعامل معه. فلقد امتدت المنازل المتناثرة والعشوائية في تلك المنطقة نتيجة الرخص النسبي لهذه الأراضي ونتيجة لمحدودية دخل السكان في فترة الانتفاضة وخاصة بعد تدمير الكثير من البيوت السكنية في مدينة رفح من جراء حملات الاحتلال التعسفية، كل هذا أدى بالسكن العشوائي إلى الامتداد بشكل سرطاني ليلتهم أجزاءً كبيرة من المنطقة.

النتيجة كانت فقدان مناطق ذات موقع استراتيجي لبعض المنشآت الإقليمية لقربها من المطـــار والمعابر الدولية، أما السكن العشوائي والغير مخطط في تلك المنطقة فقد فرض نفسه أمراً واقعاً يصعب تجاوزه ويحتل ناصية المنطقة الأكثر أهمية والمطلة على الشارع الإقليمي ويعزل خلفه ما تبقى من منطقة التجارة الحرة ويغري بالمزيد من الالتهام لهذه الأراضي.

كانت هذه هي البداية التي استفزتني لكي أضع المخططين الإقليميين السابق والحالي على طـــاولة التشريح حيث تبين لي بأن هناك العديد من المتغيرات الأخرى الجديرة بالتنويه.

إلى اليسار: مدخل مبنى مجلس الأمة الكويتي

إلى الأسفل: منظور داخلي لبهو لمبنى مجلس الأمة الكويتي

ثمة أهمية خاصة يكتسي مفهوم " بورن أوتزن " الآخر الخاص بأسلوب انتقاء خيارات الشكل العام للمبنى المصمم. وتظـــهر عمارة مجمع مباني المجلس هذا المفهوم على قدر كبيرمن الوضوح والجلاء. فمن خلال حل هذه الإشكالية يؤسس المعمار لموقف جديد وإضافي مهمته ترسيخ الهيئة العامة للمبنى وتسجيلها في وعي المتلقي؛ بمعنى آخر ووفقاً لمفهوم "اوتزن" بأن أحد القضايا الملحة للعمارة الآن (أو في الأقل كما يفهمها أوتزن)، ليس فقط الاكتفاء بأعداد تصاميم مبان ذات تكوينات متقـنة وماهرة والاقتناع بها، وإنما يشمل أيضا كيفية جعل " الفورم " العام للمبنى المصمم إنما مستذكراً بسهولة ومحفوظـــاً بيسر. وتكشف لنا هيئة سقيفة المدخل أو مثيلتها المستخدمة في تسقيف قاعة المجلس الرئيسية أوغير ذلك من العناصر التركيبية الأخرى المؤلفة للمشهد العام للمبنى، تكشف عن آهلية المعمار ومقدرته في تحسس نوعية خصائص الأشكال التى بمقدورها أن تسهم في تسريع ترسيخ الصورة المرئية وحفظـــها في ذاكرة المتلقي.

يكتب أحد النقاد بأن عمارة " يورن أوتزن " لم تكن يوماً ما مجرد مخططـــات تجريدية، كما هو الحال في كثير من نماذج عمارة اليوم، ذلك لأن عمارته كانت على الدوام تظـــهر لنا بصفاء نادر عن وحدة اليد والعين...

نعم يمكن حقاً أن نرى في عمارة مجمع مباني مجلس الأمة الكويتي صنيعاً اجتهادياً ناتجاً عن وحدة "اليد والعين" ؛ الوحدة التي أبدعت لنا مبنى عميق الأصالة تشي تكويناته بمعان عديدة، ليس أقلها بأن هيئته ستظل باقية خارج الزمن في حداثتها، لكنها في الوقت ذاته، شديدة الانتماء إلى مكانها، ذلك المكان الذي بات لدى المعمار يمثل أحد المقوّمـــات الأساسية للتصميم ■

Regional Plan – Gaza Governorates

المخطط الإقليمي السابق لقطاع غزة(1998–2015)

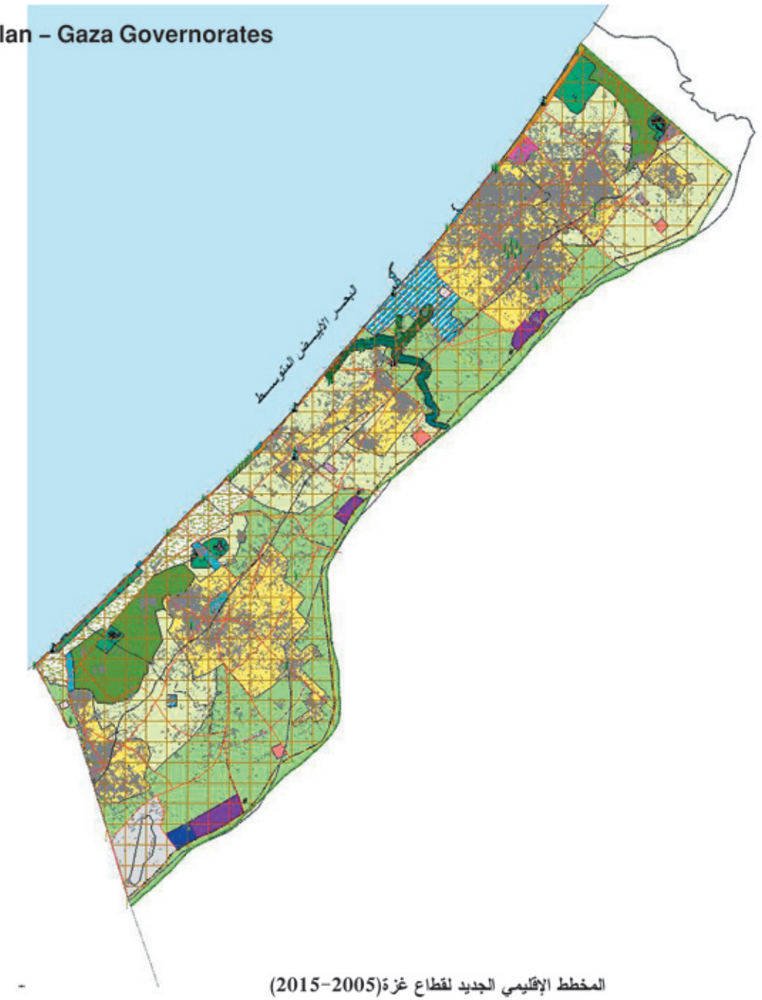

المخطط الإقليمي الجديد لقطاع غزة(2005–2015)

هل المخططـــات الهيكلية الحالية مجتمعة تتناغم مع ملامح المخطط الإقليمي الجديد؟

إن المخطط الإقليمي السابق (1998–2015) قد تم إعداده قبل أن يتم إنشاء أقسام للتخطيط الحضري في معظم البلديات والسلطات المحلية وقبل أن تنهي العديد من البلديات مخططـــاتها الهيكلية المبدئية. ومع أن التخطيط عادة ما يبدأ من المستوى الأعلى إلى المستوى الأدنى وكان من المفترض على هذه البلديات والتي لم تعتمد مخططـــاتها الهيكلية بشكل نهائي في ذلك الوقت التحري قدر الإمكان من التجاوب مع المخطط الإقليمي وتوجهاته الأساسية، إلا أن ذلك لم يحدث بالشكل المطلوب مما دعا المخطط الإقليمي اللاحق إلى الإقرار بالوضع القائم للعديد من المتغيرات التي تراكمت في الفتـــرة الماضية والتي لم يكن كل مافيها موضوعي، حيث أن المخطـــط الإقليمي حاول بقدر الإمكان الابتعاد عن الإجراءات الاستئصالية التي ربما كان من الصعب عدم التجاوب معها أو القفز على معطياتها في ظل الواقع الراهن. ومع ذلك كان من المفيد في مرحلة إعداد المخطط الإقليمي الجديد (2005–2015) بأن يكون هناك رؤى استرشادية أفضل وذلك بمحاولة جمع ما هو موجود من مخططـــات هيكلية محلية في مخطط واحد لقطـــاع غزة ككل حتى يستطيع المخطط الإقليمي أن يحدث تناغماً أكبر بين هذه المخططـــات وخاصة في نقاط التماس بينها، فيجب أن لا ننسى بأن قطـــاع غزة في النهاية هو إقليم واحد محدود المساحة. كذلك فإن تقاطـــع المخطط المجمع للمخططات الهيكلية بمدن القطـــاع كـــان يمكن أن يكون مـــفيداً لتوضيح نقاط الاتفاق أو الاختلاف بين التوجهات الإقليمية والتوجهات المحلية وبالتالي يمكن للبلديات أن تعيد صياغة مخططـــاتها الهيكلية لاحقاً بما يتواءم مع تطلعات المخطط الإقليمي.

التخطيط في فلسطين بالمقلوب !

عند تدريسنا مستويات التخطيط أمام الطلبة ومحاولة تطبيقها على واقع التخطيط في فلسطين نقف حائرين أمامهم، فبالتأكيد إن الواقع الفلسطيني في إعداد المخططـــات العمرانية ليس بالشكل النموذجي الذي يمكن الاسترشاد به. فالمخططـــات الإقليمية لكل من قطـــاع غزة والضفة الغربية يتم إعدادها قبل وضع خطـــة وطنية شاملة تعمل على تكامل الأداء بين أقاليم الوطن الواحد، مما يجعل من إعادة قراءة هذه المخططـــات بعد اتضاح الرؤية على المستوى الوطني أمراً لابد منه.

فالمخططـــات الأدنى رتبةً عادةً ما تكون مطـــالبة بالأخذ بعين الاعتبار توجهات المستويات الأعلى في التخطيط. وإذا كان هناك واقع استثنائي وسياسي أدى إلى أن يتم بلورة التوجهات الإقليمية بشكل أوضح من التوجهات الوطنية في فلسطين فيجب أن يبقى هذا الأمر تحت الضوء حتى نعمل على مزيد من التلاحم في الجسد الفلسطيني الواحد. لا شك بأن هناك الكثير من الأمور التي تم وضع معاييرها حسب التوجهات الإقليمية وحدها مع أن بعدها الوطني يمكن أن يحدث تغييرات جوهرية في أسلوب التعاطـــي معها. فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن المؤشر السكاني والذي تم بناءاً عليه القياس في العديد من مخططـــاتنا يظل ينقصه الكثير من الدقة في ظل عدم وضوح أعداد العائدين المتوقعة ولا كيفية توزيع

نسب هؤلاء العائدين على كل من أراضي الضفة والقطـــاع حسب رؤية وطنية شاملة. كما أن الكثير من المخططـــات الهيكلية المحلية تغرد خارج سرب المخططـــات الإقليمية حتى وإن تم إعدادها بعد المخطط الإقليمي لضعف آليات المتابعة والتنفيذ لبنوده، فالمخطط الإقليمي كان في بعض الأحيان مخططـــاً من ورق في ظل عدم وجود قوة دافعة وموجهة لأفكاره الأساسية أو قوة مركزية تعمل على جعل المخططـــات الهيكلية أكثر انضباطـــاً مع خطوطـــه العامة.

نتساريم "سابقاً" و تكدس الخدمات

إن تكدس العديد من الخدمات الإقليمية في موقع نتساريم سابقاً يثير العديد من التساؤلات: فبينما يمكن أن يفهم تواجد الميناء ومرافقه المختلفة في تلك المنطقة، لا يمكن تفهم التكدس الهائل لباقي المرافق الإقليمية في نفس الموقع، الجامعات الفلسطينية حصلت على مئات الدونمات للتوسع المستقبلي، هذا بالإضافة إلى العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية التي حصلت على أراضي في هذا النطـــاق.

لقد وصل الأمر إلى أن أكثر من جهة حكومية قد رشحت بعض المواقع لأكثر من استعمال وظيفي ولأكثر من جهة. إن عدم وجود سلطـــة مركزية لتوجيه المؤسسات المحلية المختلفة بما يتوافق مع توجهات المخطط الإقليمي يترك الباب مفتوحاً للاجتهادات المختلفة ولا شك بان العديد من المؤسسات الحكومية لا تكلف نفسها عناء الرجوع إلى المخطط الإقليمي للاسترشاد بتوجهاته.

إن هذا التكدس للخدمات والمنشآت ذات الطـــابع الإقليمي في هذا الموقع يمكن في بعض جوانبه أن يتعارض مع بعض التوجهات الأساسية للمخطط الإقليمي، فمن جهة فإن تواجد الميناء والمجموع الهائل من هذه المشاريع المختلفة يمكن أن يقلل من توجهات المخطط الإقليمي في الإبقاء على وسط القطـــاع كمنطقة منخفضة التكدس العمراني للمحافظـــة على خصائصه الزراعية والطبيعية، ومن جهة أخرى فإن ذلك يضعف من فرص مدينة خانيونس في احتضان بعض المرافق الإقليمية الهامة والتي يمكن أن تزيد من عوامل الجذب فيها لتصبح المدينة المركزية الثانية. إن هذا لابد وأن يطرح التساؤل: هل كان في الأذهان عندما تم اقتراح كل هذه المشاريع في منطقة نتساريم بأن التوجهات الإقليمية تتصح بمدينة خانيونس كمدينة مركزية ثانية وهذا لن يتأتى إلا بإفساح المجال لها بأن تأخذ قسطـــاً وافراً مما يستجد من خدمات إقليمية ذات قيمة. أما الأمر الآخر فهو عدم توخي الحذر في تحري ما إذا كانت بعض هذه المنشآت تتعارض أو تتوافق مع وجودها ضمن حرم أو مدينة الميناء، وأيضاً ما إذا كانت هذا المنشآت ستؤثر على الخصائص الفيزيائية للمحمية الطبيعية الرئيسية في قطـــاع غزة (وادي غزة). إن ما يخشى منه أنه وبعد أن يتم إنشاء الميناء وإقامة العديد من المنشآت الإقليمية في تلك المنطقة فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى أن تلتحم مدينة الميناء ومرفقاتها في كتلة عمرانية واحدة مع مدينة غزة وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار القرب الجغرافي لهذه المنطقة من مدينة غزة وصغر حجم المنطقة الزراعية والفضاء الفاصلة بين مدينة غزة وهذه المنطقة. إن هذا يمكن أن يؤثر سلباً على قدرة الهيكل العمراني لمدينة غزة وبنيتها التحتية في هضم هذا المولود العمراني الجديد (خاصة بعد أن التحمت مدينة غزة بمدن الشمال وخصوصاً مدينة جباليا في أغلب نقاط التماس بينهما).

إن هذا وبلا شك سيزيد من مركزية مدينة غزة و تضخمها بالنسبة للتجمعات العمرانية الأخرى في القطـــاع وخصوصاً مدينة خانيونس وهو الأمر الذي يلعب بعكس ما يريده المخطط الإقليمي والذي كان يحاول تقوية بعض غزة وليس العكس. إن هذا التصور وبلا شك سيعيد إلى أذهان المخططين في قطـــاع غزة التساؤل عن دواعي اختيار موقع الميناء في وسط قطـــاع غزة وليس شماله حيث أن موقع الشمال كان سيخلي محيط مدينة غزة من الجنوب ويبقيه مفتوحاً للتوسع المستقبلي ونحو الامتداد الزراعي وسيجعل التجمع العمراني الرئيسي مركزاً نحو الشمال مما قد يتيح التوافق بشكل أكبر مع توجهات المخطط الإقليمي في جعل منطقة الوسط ذات كثافة سكانية أقل وطـــابع زراعي أكبر.

موقع الميناء في الشمال وإن كان سيقلل من التأثيرات البيئية السلبية على ساحل القطـــاع في الوسط والجنوب، إلا إنه في نفس الوقت قد يؤثر على منطقة المحميات الطبيعية والكثبان الرملية والأراضي ذات الجودة البيئية العالية المتواجدة في شمال القطـــاع. إن كل هذا لهو دليل على دقة الوضع التخطيطـــي الذي يجعل المخطط الفلسطيني يشعر وكأنه يمشي على خيط رفيع يحتاج الكثير من التوازن حتى لا نجد أنفسنا جميعاً في وضع لا نحسد عليه. إن هذا وبلا شك يستدعي المزيد من الدقة والتحري قبل اتخاذ القرارات وخاصة الإقليمية منها. على كل حال فإن كل أعضاء اللجنة الوطنية لتخطيط الميناء والتي شرفت بأن أكون ممثلاً فيها عن الجامعة الإسلامية يعرفون بأن للأمر جوانباً وأبعاداً سياسية أخرى، وقصة الميناء تحتاج منا لمقال مستقل وتفصيل أكثر ليس هذا مجاله خصوصاً وأن المخطط ما زال في طور الإعداد والمداولات ولم يتم اعتماده بشكل نهائي.

نتائج وعبر

إذا أخذنا بعين الاعتبار ما حدث من متغيرات في المخططين خلال العشر سنوات السابقة يمكن أن نتكهن بأن المخطط الحالي سيعايش أيضاً العديد من المتغيرات خلال السنوات العشر اللاحقة والتي نتمنى في كل الأحوال أن تكون أقل دراماتيكية من التغيرات التي عايشها المخطط في السنوات العشر الماضية حتى لا نفاجأ بعد عشر سنوات أخرى بأننا أمام مخطط يختلف تماماً عند مقارنته بالمخطط الأول وحتى لا نشعر بأن فترة العشرين سنة، والتي هي فترة معقولة لسريان مفعول المخططـــات الإقليمية، قد جعلت من المخطط الأول وجهاً مختلفاً عن الأخير مما سيراكم الشعور بقلة مصداقية مخططـــاتنا الفلسطينية بشكل عام. إن التناقص الكبير في مساحة بعض المنشآت الإقليمية خلال العشر سنوات السابقة قد يثير المخاوف بشكل كبير بأنه وإذا لم يتم التعامل بمقدار أكبر من الانضباط فإن اليوم الذي سنجد فيه قطـــاع غزة كتلاً عمرانية سكنية متلاحمة بدون أي مرافق عامة كافية بما تتضمنه من مناطق خضراء ومسطحات زراعية ومناطق صناعية، سنجد بأن هذا اليوم ليس ببعيد. لذا يفضل إعطـــاء دور وفعالية أكبر للجنة المركزية التي تشرف على مصادقة المخططات في قطـــاع غزة بحيث تتشكل منها لجان فنية تقوم بشكل دوري برصد ما يستجد على المخططات المحلية من متغيرات ودراسة مبرراتها وتأثيراتها على ما يجاورها ووضعها في إطـــارها من مجمل المخططـــات الأخرى للقطـــاع وقياس مدى تناغمها أو تنافرها مع التوجهات الإقليمية وبحيث يتم اتخاذ القرار المناسب بالسرعة المطلوبة ومحاولة التوفيق قدر الإمكان بين ما هو إقليمي ومحلي بما يحفظ المصلحة العامة والأشمل كمصلحة أولى تقاس عليها القرارات ■

الجامعة الإسلامية – غزة

بناء متكامل....عطاء متواصل

تأسست الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين سنة 1978 لتقدم التعليم العالي النوعي لأبنائنا وبناتنا ولتسهم في الفكر والحضارة الإنسانية في ظل البعد الأخلاقي والقيم النابعة من ديننا الحنيف الذي يعتبر تحصيل العلم عبادة يتقرب بها المسلم لربه ويطلب رضاه

غزة – فلسطين – ص.ب 108
Email : public @mail.iugaza.edu
www.iugaza.edu.ps
هاتف : 2860700 8 970 +
فاكس : 2860700 8 970 +